المواقف الإقليمية تجاه سوريا الجديدة

صبا عبد اللطيف*

ملخص: تناقش هذه الدراسة المواقف الإقليمية تجاه سوريا الجديدة، وفيما تتفاوت مواقف الدول الإقليمية يُتوقَّع أن تؤدّي الدول العربية دورًا محوريًّا في مرحلة ما بعد الأسد، سواء عبر دعم العملية السياسية لإعادة بناء الدولة السورية، أم الإسهام في جهود إعادة الإعمار، أو معالجة التداعيات الإنسانية الناجمة عن الأزمة. ورغم اختلاف المواقف العربية خلال سنوات الصراع السوري، إلا أن سقوط النظام قد يدفع نحو تقارب جديد بين الدول العربية، وبخاصة إذا توافقت على رؤية مشتركة لدعم الإدارة السورية وتحصين البلاد من التدخلات الأجنبية.

الكلمات المفتاحية: سوريا، المواقف الإقليمية، الدول العربية، الدولة

* مركز عمران، سوريا

Regional Attitudes toward the New Syria

SEBA ABDULLATİF*

ORCID NO: 0000-0002-5912-6180

ABSTRACT: *The current study discusses regional positions towards the new Syria. While the positions of regional countries vary, Arab countries are expected to play a pivotal role in the post-Assad era, whether by supporting the political process to rebuild the Syrian state, contributing to reconstruction efforts, or addressing the humanitarian repercussions resulting from the crisis. Despite the different Arab positions during the years of the Syrian conflict, the fall of the regime may lead to a new rapprochement between Arab countries, especially if they agree on a common vision to support the Syrian administration and immunize the country from foreign interference.*

Keywords: *Syria, regional positions, Arab countries, state*

* Omran Center, Syria

رؤيـــة تركيـــة
2025-(1/14)
53 - 70

Received Date: 05 / 01 / 2025 • Accepted Date: 02 / 02 / 2025

DOI:10.36360/1560-014-001-004

مقدّمة

شهدت منطقة الشرق الأوسط تطورات عديدة على صعيد العلاقات الدولية والإقليمية منذ بداية الربيع العربي عام 2011م، إذ كانت العلاقات تأخذ منحًى مختلفًا من حيث التحالفات وتضارب المصالح أو تداخلها. وعلى أثر ذلك، عاشت المنطقة العربية تغييرات جذرية أثّرت في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول العربية، إذ ظهرت خلافات بين الدول بسبب مواقفها من الثورات؛ فبينما دعمت بعض الدول الحركات الشعبية، وقفت دول أخرى ضدّها خشيةً من انتقال الحراك الثوري.

وقد أدّى تفاقم الصراعات الداخلية في دول مثل سوريا وليبيا واليمن إلى تباين مواقف الدول العربية تجاه هذه القضايا، وبرزت محاور عدة، وتصاعد دور التحالفات الإقليمية. ومن أبرز القضايا التي تسببت في أزمة سياسية في العالم العربي، القضية السورية. فبعد أكثر من عقد من الصراع الدامي الذي عصف بسوريا منذ اندلاع الثورة السورية عام 2011، أضحى المشهد السياسي الإقليمي والعربي أكثر تعقيدًا وتشابكًا، وبخاصة فيما يتعلّق بالعلاقات مع حكومة الأسد. وقد شكّلت هذه الأزمة نقطة تحوّل فارقة في العلاقات الإقليمية العربية، حيث انقسمت الدول العربية بين داعمة للمعارضة السورية ومطالبة بتغيير النظام، وأخرى داعمة لحكومة بشار الأسد، أو متبنية موقفًا أكثر حيادًا.

ومع مرور السنوات وتغير موازين القوى داخل سوريا وعلى الصعيد الدولي، بدأت دول عربية عديدة مراجعة مواقفها تجاه دمشق، خاصة مع بروز قضايا إقليمية ملحّة، مثل التهديدات الإرهابية (داعش- قسد)، وأزمة اللاجئين السوريين، والحاجة إلى إعادة الإعمار. في هذا السياق، ظهرت محاولات لإعادة سوريا إلى الحاضنة العربية، سواء من خلال استعادة عضويتها في جامعة الدول العربية أم عبر تعزيز الحوار الدبلوماسي المباشر معها .إلا أنه، مع سقوط نظام بشار الأسد في 8 ديسمبر 2024، دخلت سوريا والمنطقة العربية مرحلة جديدة من التحولات السياسية والدبلوماسية التي ستعيد صياغة العلاقات الإقليمية العربية بشكل جذري، إذ يُعَدّ سقوط نظام الأسد حدثًا فارقًا في تاريخ المنطقة، باعتباره يمثّل نهاية حقبة استمرت لعقود من الحكم .

تشير التحركات الأخيرة إلى أن بعض الدول العربية أصبحت ترى أن التعامل مع الإدارة السورية بات ضرورةً إستراتيجيةً لمواجهة التحديات المشتركة. وتأتي في مقدمة هذه التحديات قضايا الأمن الإقليمي، مثل تصاعد نفوذ القوى غير العربية داخل سوريا، وتنامي المخاوف من تأثير «الجماعات الإرهابية» (داعش- قسد) في الاستقرار الداخلي والإقليمي. وانطلاقًا من ذلك، يحاول هذا البحث تحليل مشهد العلاقات الإقليمية مع

الإدارة السورية الجديدة،[1] والتحديات التي قد تواجهها في سبيل إعادة بناء علاقات متوازنة مع المحيط العربي والإقليمي، بالإضافة إلى استعراض المصالح المشتركة التي قد تسهم في رسم ملامح مستقبل سوريا الجديدة.

مواقف إقليمية تجاه الإدارة السورية الجديدة (الدول الداعمة والمراقبة)

في أعقاب وصول فصائل الثورة السورية المسلحة إلى العاصمة دمشق والإطاحة بالرئيس السابق بشار الأسد، ومع تسلّم الإدارة الجديدة، بدأت الوفود العربية والغربية بزيارة دمشق تباعًا. تفاوتت مواقف هذه الدول وهدفها من الزيارة، حيث كانت زيارات استكشافية تبحث عن تطمينات للهواجس الأمنية، ودراسة مساحات التعاون مع الإدارة الجديدة. وعلى الرغم من اختلاف طبيعة الأهداف والأولويات التي حملتها كل زيارة إلى دمشق، فإن هناك مجموعة من القواسم المشتركة التي برزت في جميع هذه اللقاءات. كان القاسم المشترك الأبرز هو الرغبة في تقييم توجهات الإدارة السورية، ومدى قدرتها على فرض الاستقرار السياسي والأمني داخل البلاد، حيث سعت جميع الوفود إلى الحصول على تطمينات بشأن مستقبل الحكم والسياسات التي ستنتهجها الإدارة الجديدة، وهو ما يعكس حرص الدول الإقليمية على التأكد من أن التغيير في سوريا لن يؤدي إلى فوضى أو عدم استقرار يؤثر في أمنها القومي.

كما أن الملفّ الأمني كان حاضرًا بقوة في جميع هذه الزيارات، حيث انصبّ التركيز على قضايا ضبط الحدود، ومنع تدفق المقاتلين والأسلحة والمخدرات. بالنسبة للأردن والعراق، كان تأمين الحدود ومكافحة الإرهاب أبرز الأولويات، بينما ركزت تركيا على مستقبل الشمال السوري، وضمان مصالحها الأمنية فيه. أما دول الخليج، فقد أبدت اهتمامًا خاصّا بعودة سوريا إلى محيطها العربي، مع تأكيد ضرورة تحقيق استقرار داخلي يمهّد لإعادة العلاقات بشكل طبيعي. وعلى الجانب الاقتصادي أيضًا، برزت قضية إعادة الإعمار بوصفه محورًا مشتركًا في أغلب الزيارات، حيث أبدت بعض الدول، مثل قطر وتركيا، استعدادها للإسهام في دعم مشروعات التنمية، فيما ناقش العراق والأردن فرص التعاون في مجالات النقل والطاقة والتبادل التجاري.

وجاءت زيارة دول مجلس التعاون الخليجي لتسلّط الضوء على ضرورة رفع العقوبات الدولية، باعتبارها عائقًا أمام التعافي الاقتصادي لسوريا، ولتعزيز فرص التعاون الاقتصادي بين سوريا والدول الخليجية في المستقبل.[2] كما أن هذه الزيارات تعكس أيضًا محاولات الدول الكبرى رسم خريطة نفوذ جديدة في سوريا. بينما تحاول

السعودية والإمارات التموقع كلاعبين رئيسين في المعادلة السورية، في حين تسعى الدول الأوروبية والولايات المتحدة إلى متابعة الأوضاع بحذر، من دون اتخاذ قرارات نهائية بشأن علاقاتها مع الإدارة الجديدة. إلا أن الاجتماع العربي الدولي الذي استضافته الرياض أظهر رغبة الدول العربية في امتلاك زمام المبادرة في الملف السوري، وتجنّب تكرار السيناريوهات التي أدّت سابقًا إلى تصاعد النفوذ الإيراني والتركي في البلاد.

من ناحية أخرى، استجابت الإدارة السورية متمثلة بوزير الخارجية أسعد الشيباني، للدعوة التي قدمتها المملكة العربية السعودية التي تُعَدّ الأولى من نوعها منذ الإطاحة بنظام الأسد، باعتبارها الزيارة الأولى التي تقوم بها الإدارة السورية.[3] وعقب هذه الزيارة قام وفد من جامعة الدول العربية، في 4 يناير/ كانون الثاني 2025، بزيارة رسمية إلى دمشق برئاسة الأمين العام المساعد حسام زكي، في أول زيارة منذ الإطاحة بنظام الأسد. وكان هدف هذه الزيارة تقييم الأوضاع السياسية والاجتماعية في سوريا وتعرّف سياسات القيادة الجديدة وتوجهاتها، وإعداد تقرير شامل يُعرَض على الدول الأعضاء في الجامعة، بما يعزّز فهم التطورات في سوريا وآثارها الإقليمية.[4]

كما أبدت الإمارات انفتاحًا أكبر غير متوقّع تجاه الإدارة السورية، باعتبارها كانت قد أدّت دورًا قياديًّا في استئناف علاقات الأسد مع دول عربية كانت قد نأت بنفسها عنه، إلا أنها سارعت إلى إظهار دعمها للحكومة السورية الجديدة، حيث استقبلت الإمارات وفدًا من الإدارة السورية الجديدة بتاريخ 6 يناير/ كانون الثاني 2025، في خطوة تعكس رغبتها في تعزيز التعاون مع الإدارة السورية.[5] وفي ظل الجهود العربية تجاه سوريا في الفترة الأخيرة، استضافت العاصمة السعودية، الرياض، اجتماعًا عربيًّا دوليًّا موسعًا بشأن سوريا، بمبادرة من المملكة العربية السعودية؛ عُقِد بتاريخ 12 يناير/ كانون الثاني 2025 لمناقشة التطورات في سوريا بعد سقوط نظام بشار الأسد. شارك في الاجتماع ممثلون من 18 دولة، منها دول مجلس التعاون الخليجي، والعراق، والأردن، ومصر، وتركيا، ولبنان، وسوريا، بالإضافة إلى فرنسا وإسبانيا وألمانيا والولايات المتحدة، إلى جانب منظمات دولية، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. خلال الاجتماع، جرى تأكيد دعم الشعب السوري، وتقديم المساعدة اللازمة لإعادة بناء سوريا بوصفها دولة عربية موحدة ومستقلة وآمنة لجميع مواطنيها.[6]

ومن جانب آخر، تشير الزيارات المتتالية من قبل الوفود العربية إلى سوريا، وبخاصة من دول مثل المملكة العربية السعودية والإمارات والأردن، إلى رغبة واضحة من الإدارة السورية في تعزيز علاقاتها مع الدول العربية أكثر من الدول الغربية والأجنبية. هذا التوجه

يظهر بشكل جلي في حجم الاستقبال والتعاون الذي تبديه دمشق مع هذه الوفود، وهذا يعكس حرص الإدارة السورية على استعادة مكانتها الإقليمية، وتحقيق اعتراف رسمي من الدول العربية.

> **"أسهمت الإطاحة بنظام الأسد في ديسمبر 2024، في تحولات سياسية جذرية أدت إلى إعادة تشكيل علاقات سوريا الإقليمية، وبخاصة مع لبنان"**

كما تعكس هذه الزيارات الرغبة في تأكيد الشرعية الإقليمية للسلطة الجديدة في سوريا، حيث يُعَدّ الدعم العربي مفتاحًا أساسيًّا لتعزيز الاستقرار الداخلي، وتفعيل العملية السياسية في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، تسعى سوريا إلى الاستفادة من الدعم الاقتصادي العربي في مرحلة إعادة الإعمار، وبخاصة من دول الخليج التي تمتلك الإمكانيات المالية اللازمة لدعم مشروعات البنية التحتية التي دمرتها الحرب. وفي الوقت نفسه، تسعى الإدارة السورية إلى تقليل اعتمادها على القوى الأجنبية، عبر تنويع تحالفاتها مع الدول العربية، وهذا يعزز من استقلالية قرارها السياسي.

من ناحية أخرى أسهمت الإطاحة بنظام الأسد في ديسمبر 2024، في تحولات سياسية جذرية أدت إلى إعادة تشكيل علاقات سوريا الإقليمية، وبخاصة مع لبنان؛ فتاريخيًّا كانت سوريا تحت حكم الأسد تتمتع بنفوذ كبير في السياسة اللبنانية، إلى درجة التأثير في تعيين رؤساء الجمهورية. مع سقوط نظام الأسد وصعود القيادة السورية الجديدة بقيادة أحمد الشرع، تغيرت هذه الديناميكية. وفي 10 يناير 2025، زار رئيس الوزراء اللبناني المؤقت نجيب ميقاتي دمشق والتقى بالشرع، في أول زيارة من نوعها منذ 15 عامًا. وبتاريخ 9 يناير 2025، انتخب البرلمان اللبناني قائد الجيش العماد جوزيف عون رئيسًا للجمهورية؛ منهيًا فراغًا رئاسيًّا استمر أكثر من عامين. حيث أكد الشرع عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبنان، وهذا يشير إلى تحوّل في السياسة السورية تجاه لبنان.[7] ومن ثَمّ، يمكن القول: إن التغيير السياسي في سوريا المتمثل في سقوط نظام الأسد، وتبني القيادة الجديدة سياسة عدم التدخل- قد أسهما في تهيئة الظروف التي أدت إلى انتخاب جوزيف عون رئيسًا للبنان.

مواقف معارضة تجاه الحكومة السورية الجديدة (الدول العَدائية)

غالب دول المحور العربي كانت تتقرب من الإدارة السورية بقبول مبدئي، ولم تتخذ مواقف عَدائية، لكن على النقيض اتخذت بعض الدول الإقليمية مواقف سلبية، منها الموقف المصري الذي اتسم بالحذر والتحفظ. حيث أكّدت مصر أهمية الحفاظ على وحدة الأراضي السورية وسلامتها. كما شددت على ضرورة منع تحول سوريا إلى بؤرة

للتطرف وتصدير الإرهاب.[8] وحتى الآن، لم ترسل القاهرة أي وفود رسمية للتواصل المباشر مع الإدارة السورية الجديدة. أما بالنسبة لـ«إسرائيل» فاتخذت موقفًا عدائيًّا تجاه الإدارة الجديدة في دمشق؛ إذ وصف وزير الخارجية الإسرائيلي جدعون ساعر الإدارة السورية بأنها «عصابة إرهابية»، مؤكدًا رفض بلاده أي تقارب معها.[9] في المقابل، أبدت الإدارة السورية الجديدة رغبة في تجنب التصعيد مع «إسرائيل». بالإضافة إلى ذلك، استمرت «إسرائيل» في تنفيذ عمليات عسكرية داخل الأراضي السورية، وقد ركّزت الضربات الإسرائيلية على الأهداف الآتية: البنية التحتية، والمواقع العسكرية، وخطوط النقل، والمعابر الحدودية، والقواعد والأهداف البحرية، والمطارات، ومنظومات الدفاع الجوي، وقيادات وعناصر الميليشيات الإيرانية، ومراكز البحوث العلميّة.[10] هذا التصعيد الإسرائيلي يعكس قلقًا من التحولات الجارية في سوريا، وترى «إسرائيل» أن الوضع السوري الجديد يمثّل تحدّيًا استراتيجيًّا عميقًا لأمنها، وهذا يدفعها إلى اتخاذ خطوات استباقية لحماية مصالحها. في هذا السياق، يبدو أن العلاقات بين «إسرائيل» والإدارة السورية تتسم بالتوتر والعَداء المتبادل، مع استمرار العمليات العسكرية والتصريحات العدائية من الجانبين.

من ناحية أخرى كان موقف إيران من الإدارة السورية بعد سقوط نظام بشار الأسد في ديسمبر 2024 معقدًا ومبنيًّا على حسابات إستراتيجية طويلة الأمد. فإيران، التي كانت الحليف الأقرب لنظام الأسد طوال سنوات الحرب، وجدت نفسها في وضع يتطلب منها التكيف مع الواقع الجديد، خاصةً بعد أن أصبحت الإدارة السورية في موقف قد يغيّر من توازن القوى في المنطقة. في البداية، حافظت إيران على تصريحات دعمية للحكومة السورية الجديدة، مؤكدة أنها ستواصل دعم «الشعب السوري» في مواجهة ما وصفته بـ«المؤامرات الخارجية»، خاصة من قبل الولايات المتحدة و«إسرائيل».[11] ولكنها أطلقت عدة تهديدات مبطنة للحكومة السورية الجديدة إذا ما فكرت في تقليص هذا الوجود أو قطع العلاقات مع طهران؛ إذ حذرت طهران من أي محاولات للتقارب مع القوى الغربية أو الدول الخليجية التي كانت قد أبدت استعدادًا لإعادة العلاقات مع الإدارة الجديدة.[12] التصريحات الإيرانية حملت تهديدات واضحة بأنه في حال تحول سوريا نحو سياسة أكثر انفتاحًا على الغرب أو الدول العربية التي لا تدعم الوجود الإيراني، فإن ذلك سيؤثّر سلبًا في علاقة طهران مع دمشق، وقد يؤدي إلى زيادة التوترات في المنطقة.

كما لاحظنا تتفاوت مواقف الدول الإقليمية تجاه الإدارة السورية؛ فبعضها يعكس نوعًا من الإقبال والانفتاح نحو التغيير والتعاون مع نظام جديد، وبعضها يحمل نوعًا من الحذر، والعدائية في بعض الأحيان. ولفهم مواقف الدول الإقليمية الفاعلة بوضوح

يمكن تقسيم المواقف بحسب الجدول الآتي:

جدول مواقف الدول الإقليمية من الحكومة السورية الجديدة			
تاريخ الزيارة	الدولة	نوع الموقف	المخرجات
12.12.2024	تركيا- قطر	داعم	الدعم والإقبال على التعاون مع الإدارة الجديدة، والمبادرة إلى تقديم الدعم للعديد من القطاعات.
23.12.2024	الأردن	قبول	تركيز الزيارة على التحديات الأمنية المشتركة بين البلدين، وبحث قضايا تتعلق بأمن الحدود المشتركة، وبخاصة مكافحة تهريب المخدرات والأسلحة.

تاريخ الزيارة	الدولة	نوع الموقف	المخرجات
26.12.2024	العراق	حذر	حرص العراق على التنسيق مع الإدارة السورية الجديدة؛ لضمان أمن الحدود المشتركة، ومواجهة التحديات الأمنية، خاصة فيما يتعلق بتهديدات تنظيم «داعش»، والتنظيمات المسلحة الأخرى.
30.12.2024	مجلس التعاون الخليجي	قبول	دعوة الوفد المجتمع الدولي إلى إعادة النظر في العقوبات المفروضة على سوريا، وتأكيد الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي دعم دول الخليج لسوريا سياسيًّا واقتصاديًّا وتنمويًّا.
2.01.2025	المملكة العربية السعودية	قبول	تأكيد موقف السعودية الداعم لأمن سوريا واستقرارها، وبحث سبل تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين في مختلف المجالات، منها إعادة الإعمار، ودعم الاقتصاد السوري.
4.01.2025	الجامعة العربية	قبول	تقييم الأوضاع السياسية والاجتماعية في سوريا، وتَعرّفُ سياسات القيادة الجديدة وتوجهاتها.
6.01.2025	الامارات العربية المتحدة	حذر	التركيز على استثماراتها الاقتصادية المحتملة في مرحلة إعادة الإعمار، والسعي إلى أن تكون شريكًا رئيسًا في هذا الملفّ.
10.01.2025	لبنان	قبول	الاهتمام بتطوير علاقات حسن جوار مع الإدارة السورية الجديدة، والسعي إلى بناء علاقات مستقرة معها، مع مراعاة التوازنات الداخلية، والتحديات الإقليمية المحيطة.
–	مصر	عَدائي	عدم إرسال أي وفود رسمية للتواصل المباشر مع الإدارة السورية الجديدة، والتشديد على ضرورة منع تحوّل سوريا إلى بؤرة للتطرّف، وتصدير الإرهاب.

تاريخ الزيارة	الدولة	نوع الموقف	المخرجات
–	«إسرائيل»	عدائي	وصفُ «إسرائيل» الإدارة السورية بأنها «عصابة إرهابية»، وتأكيد رفض أي تقارب معها، واستمرار تنفيذ عمليات عسكرية داخل الأراضي السورية.
–	إيران	عدائي	تهديدات صريحة بأن تحول سوريا نحو سياسة أكثر انفتاحًا على الغرب أو الدول العربية التي لا تدعم الوجود الإيراني سيؤثر سلبًا في علاقة طهران بدمشق.

المصالح الإقليمية المشتركة في سوريا

ترى الإدارة السورية في الزيارات الدبلوماسية الإقليمية والدولية فرصة إستراتيجية لتحقيق مجموعة من المصالح الحيوية التي تُسهم في تعزيز مكانتها واستقرارها في المرحلة المقبلة. حيث تهدف هذه الزيارات إلى تعزيز شرعية الإدارة، وكسب اعتراف المجتمع الدولي والإقليمي بها بوصفها إدارة تمثل الشعب السوري، وهذا أمر ضروري لتأمين الدعم السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي. كما تُعَدّ هذه الزيارات خطوة نحو استعادة سوريا موقعها الطبيعي في المحيط العربي، وإعادة دمجها عضوًا فعّالًا في جامعة الدول العربية، وذها يتيح لها الاستفادة من الدعم العربي، وتوطيد التنسيق السياسي الإقليمي. وهكذا تحصل الإدارة الجديدة على تقاطع مصالح مع الدول الإقليمية الفاعلة في الملفّ السوري على الصعيد الأمني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ولفهم هذا التقاطع بشكل أوضح يمثّل الجدول الآتي هذه التقاطعات:

المصالح الإقليمية المشتركة في سوريا				
الدولة	أمنية	اقتصادية	اجتماعية	سياسية
تركيا	❋	❋	❋	❋
قطر		❋		❋
السعودية		❋		❋

الدولة	أمنية	اقتصادية	اجتماعية	سياسية
الأردن	❋		❋	❋
الامارات		❋		❋
العراق	❋			❋
مصر				❋

تتقاطع المصالح المشتركة بدرجة كبيرة على الصعيد السياسي، حيث تمثل العلاقات بين الإدارة السورية والدول الإقليمية التي زارت سوريا مسارًا لبناء شراكات إستراتيجية تخدم مصالح الطرفين. وتسعى الدول الإقليمية إلى ضمان استقرار سوريا سياسيًّا، إذ يُعَدّ استقرارها عنصرًا أساسيًّا في استقرار المنطقة عمومًا. فاستعادة الأمن في سوريا من شأنه أن يحدّ من تدفق اللاجئين، ويضعف الجماعات المسلحة المتطرفة، ويمنع تحوّل سوريا إلى ساحة صراعات إقليمية. كما تمثّل إعادة إحياء الدور السياسي السوري في المنطقة مصلحة للدول العربية التي تسعى إلى إعادة سوريا إلى مكانتها الطبيعية داخل الجامعة العربية، وضمن منظومة العمل العربي المشترك؛ لضمان تقليص النفوذ الأجنبي، وبذلك فإنّ تقاطع المصالح السياسية مؤشر واضح على أنه سيكون هناك توافق على الملفات الأخرى، بحسب طبيعة الدولة وموقعها وثقلها الإقليمي بالنسبة لسوريا.

فعلى الجانب الاقتصادي هناك اهتمام إقليمي كبير نحو سوريا، مثل: (تركيا، قطر، السعودية والإمارات)، وتسعى الإدارة إلى استقطاب المساعدات والاستثمارات الدولية اللازمة لإعادة إعمار البنية التحتية المدمّرة جراء سنوات الحرب. وتُعَدّ عملية إعادة الإعمار ضرورة ملحة لتحقيق التعافي الاقتصادي، وخلق فرص عمل تعزّز الاستقرار الداخلي. بالإضافة إلى ذلك، تأمل الإدارة في تخفيف العقوبات الدولية المفروضة على سوريا التي بدأت ترفعها بالتدريج الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وهذا ما يخفف الثقل عن كاهل الشعب السوري، ويسهّل من عمليات الإغاثة والتنمية الاقتصادية.[13] أما من الناحية الأمنية فتسعى الإدارة إلى تعزيز التعاون مع الدول المجاورة والدول الكبرى؛ لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة، منها مكافحة الإرهاب، وتهريب الأسلحة والمخدرات، وضمان استقرار الحدود، مثل (تركيا والعراق والأردن). وتأتي هذه الجهود في إطار مساعي الإدارة لتحقيق الأمن الداخلي، وتجنّب تحوّل سوريا إلى بؤرة توتر جديدة.[14]

أما على الصعيد الاجتماعي فتمثل الزيارات أيضًا فرصة لتعزيز الثقة لدى الشعب السوري والمجتمع الدولي، عبر إرسال رسائل واضحة بأن هناك دعمًا عربيًّا ودوليًّا لإعادة بناء سوريا، وتحقيق الاستقرار والتنمية الذي يسهم في حلّ ملفّ اللاجئين والنازحين الذي يشكّل هاجسًا لكلّ من (تركيا والأردن ولبنان)؛ لتسهيل عودتهم الطوعية والآمنة إلى وطنهم، وهذا يعزّز مصداقيتها داخليًّا وخارجيًّا. وقد بدأت العودة فعليًّا؛ تبعًا لإعلان وزارة الداخلية التركية عن عودة 81,576 لاجئًا سوريًّا إلى بلادهم منذ 9 ديسمبر 2024 بعد سقوط النظام.[15] في نهاية المطاف تسعى الإدارة السورية من خلال توطيد هذه العلاقات إلى كسب الشرعية والثقة الداخلية. ففي حال تحقّق الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي سيكون هناك رضى مجتمعي عن الإدارة الجديدة، وهكذا ستكسب الشرعية الداخلية المطلقة.

في المجمل، تعكس هذه الزيارات والتحركات الدبلوماسية رغبة في بناء سوريا مستقرة وآمنة، وتتطلع الدول الإقليمية إلى المشاركة في إعادة إعمار سوريا، وهو ما يحقق مكاسب اقتصادية وسياسية لها، ويدعم في الوقت ذاته استقرار الإدارة السورية. كما أن

تعزيز العلاقات الثنائية مع سوريا يفتح المجال أمام تحسين التبادل التجاري، والتعاون في مشروعات الطاقة والبنية التحتية، نظرًا لموقع سوريا الإستراتيجي. لكنها في الوقت نفسه تعكس المخاوف من احتمالات استمرار النزاعات الداخلية أو التدخلات الخارجية التي قد تعوّق تحقيق هذا الهدف؛ لذلك، تواجه الدول المشاركة مخاوف جدية بشأن المرحلة المقبلة، أبرزها الهواجس الأمنية والحوكمية الناتجة عن سقوط النظام، التي قد تؤدي إلى صراعات داخلية بين الفصائل المختلفة. وهذا الأمر يضع الإدارة السورية أمام عدة تحديات يجب أن تجتازها؛ لكي تتخطى مرحلة القبول الدولي؛ لتنتقل إلى مرحلة الدعم الدولي[16].

تحديات الانتقال من مرحلة القبول إلى مرحلة الدعم

وجدت الإدارة الوليدة نفسها أمام مشهد سياسي واقتصادي وأمني معقّد بعد الإطاحة بنظام بشار الأسد وتشكيل حكومة سورية جديدة- يهدّد قدرتها على تحقيق الاستقرار الداخلي، وكسب الاعتراف الدولي. فعلى الرغم من التفاؤل الذي رافق هذه التحولات، إلا أن الإدارة تواجه جملة من التحديات الهيكلية والإقليمية والدولية التي تقف حجر عثرة أمام طموحاتها لبناء دولة جديدة تستعيد مكانتها على الساحة العالمية. وفي ظل واقع مليء بالتحديات، يتطلب المشهد السوري الجديد مقاربة شاملة للتعامل مع القضايا الداخلية والخارجية؛ لضمان استدامة هذه الإدارة وتمكينها من إعادة بناء البلاد، وتحقيق الاعتراف الشرعي دوليًّا. من أبرز التحديات التي تواجه الإدارة السورية وتعوّق الاعتراف الدولي بها، ما يأتي:

على الصعيد السياسي يُعَدّ تحقيق التوافق الوطني من أهم التحديات؛ إذ تعاني سوريا انقسامات عميقة بين مختلف الأطراف والفصائل السياسية، منها المعارضة الداخلية والخارجية. يُعَدّ بناء توافق سياسي داخلي يضمن مشاركة جميع الأطراف في العملية السياسية أمرًا ضروريًّا لتحقيق الاستقرار.[17] كما أن صياغة دستور جديد يعبّر عن تطلعات الشعب السوري، ويضمن الحقوق والحريات لجميع المواطنين تُعَدّ خطوة أساسية في هذا الاتجاه. من ناحية أخرى من المهم إدارة العلاقات الدولية، وأهمية خلق توازن في العلاقات الدولية والإقليمية، واستيعاب التجاذبات بين الأطراف التي تحاول استقطاب الإدارة السورية، وسيكون هناك تحد كبير أمامها في محاولتها إقامة علاقات دولية متوازنة تضمن استمرار العلاقات ضمن تقاطع المصالح وتوازن القوى في المنطقة. بالرغم من استمرار المخاوف السياسية في سوريا بعد تشكيل الإدارة الجديدة، إلا أن خطاب أحمد الشرع، الرئيس المؤقت للبلاد، حمل مؤشرات إيجابية قد تمهد لتوافق سياسي أوسع.

ففي خطابه الأول أكد الشرع على ضرورة «ملء فراغ السلطة، والحفاظ على السلم الأهلي، وبناء مؤسسات الدولة، والعمل على بناء بنية اقتصادية تنموية، واستعادة سوريا لمكانتها الدولية والإقليمية».[18] كما أعلن عن حلّ الجيش السوري، وإعادة بنائه على أسس وطنية، بالإضافة إلى حلّ جميع الأجهزة الأمنية التابعة للنظام السابق، وتشكيل مؤسسة أمنية جديدة تحفظ أمن المواطنين. هذه الخطوات تشير إلى نية الإدارة الجديدة في إعادة هيكلة مؤسسات الدولة بحيث تضمن مشاركة أوسع لمختلف مكونات المجتمع السوري. بالإضافة إلى ذلك، أبدى الشرع استعدادًا للتعاون مع المجتمع الدولي والدول العربية، مؤكدًا أن الإدارة الجديدة تسعى إلى بناء علاقات دبلوماسية متوازنة بعيدًا عن الاستقطاب الحاد الذي عانته سوريا في العقد الماضي.[19]

أما على صعيد التحديات الأمنية المرتبطة أيضًا بالسياسة فأهمها استمرار وجود الجماعات المسلحة والفصائل المختلفة الذي قد يؤدي إلى عرقلة بناء مؤسسات سياسية قوية ومستقلة. كما أن الوجود العسكري الأجنبي يزيد من تعقيد المشهد السياسي.[20] إضافة إلى ذلك، هناك تحديات في تحقيق مصالحة وطنية تشمل جميع أطياف الشعب السوري، مع توفير ضمانات للعدالة الانتقالية. هذا يشمل معالجة المظالم السابقة بشكل عادل لبناء الثقة بالنظام السياسي الجديد. كما أن هناك خطرًا من محاولات فلول النظام السابق، وبعض القوى الإقليمية الموالية له، بزعزعة الاستقرار أو السعي لاستعادة النفوذ، وهذا يضع الإدارة أمام تحدٍّ لضمان الاستقرار السياسي. هذه الفلول تحاول اليوم استغلال الواقع الأمني الهشّ، والتوقعات الهائلة التي يحملها الشعب السوري تجاه حكومة تصريف الأعمال الحالية لتوجيه الرأي العام وخداعه، ومن ثمّ التأثير في ثقته بالبديل الذي تمثله هيئة تحرير الشام، وهذا يضعف موقف الإدارة الحالية التي تبحث عن الشرعية المحلية، لا الدولية فقط.

وثمّة تحدّ كبير آخر أمام الإدارة الجديدة يتمثل في آلية التعامل مع الفصائل المسلحة التي لا تزال سوريا تعاني وجودها رغم سقوط النظام السابق، بعضها معارض، وبعضها ذو طابع متطرف. هذه الجماعات قد تسعى إلى استغلال الفراغ الأمني لتحقيق مكاسب على الأرض، أو زعزعة استقرار الإدارة الجديدة. ومن أهم الفصائل قوات سوريا الديمقراطية (قسد) حيث يخضع هذا الملف لأطراف دولية وإقليمية، أهمها تركيا وأمريكا، وهو ملف معقّد يمر الآن بمفاوضات، لكنها لمّا تأت بنتيجة إلى اليوم، وهذا أحد الملفات التي ستضع الإدارة الجديدة في موقف حرج أمام كل من أمريكا وتركيا. من ناحية أخرى مع ضعف السيطرة الأمنية في بعض المناطق، انتشرت الجريمة المنظّمة، وتهريب الأسلحة بشكل كبير. مكافحة هذه الظواهر تحتاج إلى تعاون إقليمي ودولي؛ إذ يعوِّق هذا الخلل

عودة الملايين من اللاجئين والنازحين السوريين إذا لم تُدَر الحالة الأمنية بشكل جيد. وهناك تهديدات حدودية أيضًا، إذ تظل الحدود السورية مع الدول المجاورة، مثل تركيا والعراق ولبنان مصدرًا للقلق الأمني؛ بسبب نشاط شبكات تهريب البشر والأسلحة والمخدرات، بالإضافة إلى مخاطر التوغل العسكري. وهناك تخوف أيضًا من الخلايا النائمة للتنظيمات المتطرفة، مثل «داعش» التي تشكل تهديدًا مستمرًّا، حيث يمكن أن تعيد تنظيم نفسها في ظل الظروف غير المستقرة، وتشنّ هجمات تستهدف زعزعة الأمن.

وعلى الصعيد الاقتصادي تُعَدّ العقوبات الدولية المفروضة أهم التحدّيات؛ لذا تسعى الإدارة الجديدة في سوريا إلى رفع العقوبات الدولية لتعزيز انتقالها السياسي بعد سقوط نظام الأسد؛ إذ تسببت هذه العقوبات في تدهور الاقتصاد السوري، حيث انخفض الناتج المحلي، ويعيش 84% من السكان تحت خط الفقر.[21] تَعُدّ الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي العقوبات وسيلة للضغط على الإدارة الجديدة؛ لتحقيق نظام أكثر شمولية وشفافية. ومع ذلك، أثّرت هذه العقوبات سلبًا على الشعب السوري، وهذا أدّى إلى نقص في السلع الأساسية وصعوبات اقتصادية. يُعدّ الرفع التدريجي للعقوبات خطوة حاسمة نحو التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار، من خلال تسهيل التجارة والاستثمار الدولي. وتشمل التحديات الاقتصادية أيضًا الديون المتراكمة؛ إذ تعتزم الإدارة الجديدة تفكيك السياسات الاقتصادية الاشتراكية التي كانت سائدة في عهد الأسد، من خلال خصخصة الأصول المملوكة للدولة، ودعوة الاستثمار الأجنبي، وتعزيز التجارة الدولية. ومع ذلك، تواجه هذه الجهود عقبات بسبب الديون الكبيرة، والتدهور الاقتصادي الذي خلفه النظام السابق. يُعَدّ رفع العقوبات الأمريكية والأوروبية أمرًا ضروريًّا للتعافي، مع التركيز على تقديم الخدمات الأساسية، مثل الخبز والماء والكهرباء والوقود. بينما تبدي بعض الدول الغربية اهتمامًا، فإنها تنتظر تنفيذ الإصلاحات السياسية الموعودة قبل تقديم الدعم.

الخاتمة

في الختام على الصعيد العربي، تعكس هذه اللقاءات توجهًا عربيًّا متزايدًا نحو الانفتاح على الإدارة السورية الجديدة، والعمل على بناء شراكات إستراتيجية في مرحلة ما بعد الأسد. يُتوقَّع أن تؤدّي الدول العربية دورًا محوريًّا في مرحلة ما بعد الأسد، سواء عبر دعم العملية السياسية لإعادة بناء الدولة السورية، أم الإسهام في جهود إعادة الإعمار، أو معالجة التداعيات الإنسانية الناجمة عن الأزمة. ورغم اختلاف المواقف العربية خلال سنوات الصراع السوري، إلا أن سقوط النظام قد يدفع نحو تقارب جديد بين الدول

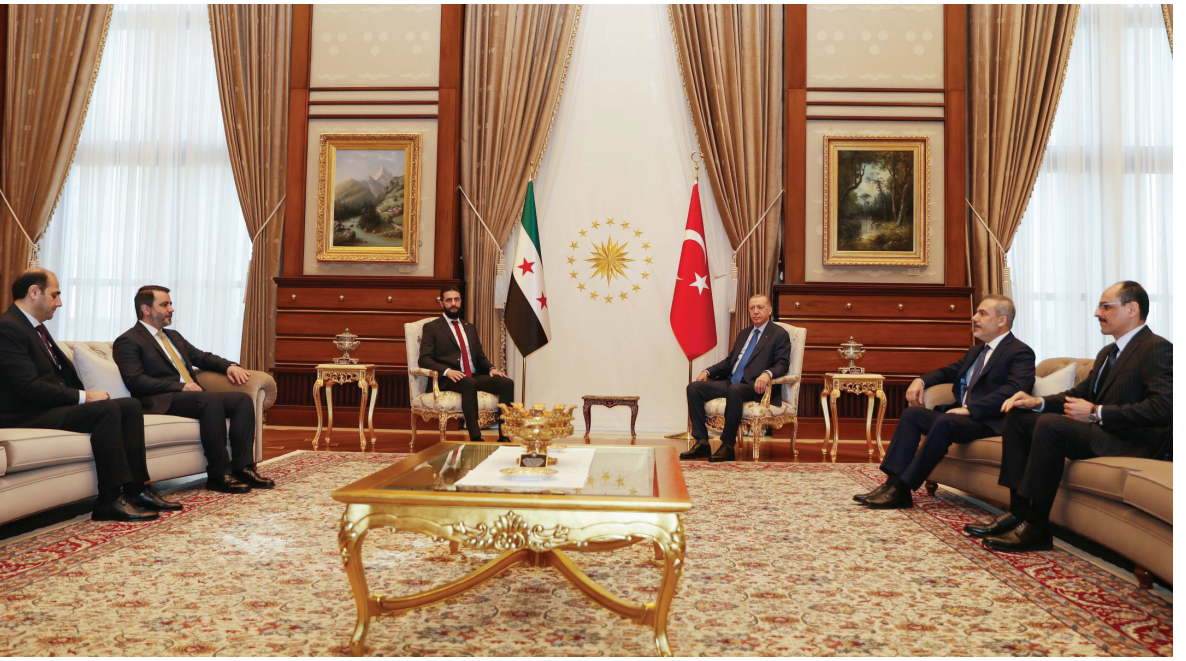

العربية، وبخاصة إذا توافقت على رؤية مشتركة لدعم الإدارة السورية وتحصين البلاد من التدخلات الأجنبية. كما هدفت هذه الزيارات والاجتماعات العربية والدولية إلى خلق حالة من التوازن السياسي والأمني في سوريا بعد سقوط نظام بشار الأسد، مع التركيز على إعادة دمجها في محيطها الإقليمي والدولي. كما تسعى الدول المشاركة إلى تحقيق عدة أهداف أساسية، منها تعزيز الاستقرار في سوريا؛ لتجنب الفوضى التي قد تؤدي إلى تصاعد الإرهاب أو تهريب الأسلحة والمخدرات، وضمان انخراطها في مشروعات إعادة الإعمار الكبرى، بما يعزز النفوذ والمصالح الاقتصادية لهذه الدول. كما تهدف هذه التحركات إلى إدارة العلاقات الدولية المرتبطة بالملفّ السوري، ولاسيما بين القوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة وروسيا، وتنسيق الجهود لتجنب تضارب المصالح. هناك أيضًا رغبة عربية واضحة في احتواء النفوذ الإيراني والتركي داخل سوريا، وإعادتها إلى الصف العربي، مع التركيز على تسهيل عودة اللاجئين؛ لتخفيف العبء عن الدول المضيفة وضمان استقرار سوريا داخليًّا.

إذن يمكن القول: إن سوريا تقف على أعتاب مرحلة مفصلية في تاريخها الحديث. إنّ سقوط النظام السابق وبدء حقبة جديدة من الحكم يفتحان الباب أمام تحولات جذرية تتطلب إدارة حكيمة وشاملة لكل جوانب الحياة في سوريا. وإنّ الإدارة الجديدة تقف

أمام تحدّي بناء شرعيتها داخليًّا وخارجيًّا في ظلّ إرث ثقيل من الانقسامات، والصراعات الإقليمية، والمخاوف الدّولية من استمرار حالة عدم الاستقرار. وإنّ استعادة الثقة الدولية تتطلب تعزيز الشفافية، واحترام القانون الدولي، وإشراك جميع مكونات المجتمع السوري في رسم مستقبل البلاد .أما على الصعيد الأمني، فإن إنهاء حالة الفوضى، وبسط السيطرة على كامل الأراضي السورية- يمثّلان أولوية قصوى. وإنّ النجاح في هذا المجال يعتمد بشكل كبير على تحقيق التوافق بين الأطراف الفاعلة في الداخل السوري من جهة، والتعاون الإقليمي والدولي لضمان استقرار الأوضاع الأمنية من جهة أخرى. وفي ظل استمرار تهديد الجماعات الإرهابية وبقايا التنظيمات المسلحة، فإن سوريا بحاجة إلى إعادة بناء مؤسساتها الأمنية على أسس مهنية ووطنية بعيدًا عن الانقسامات السابقة.

في النهاية، يمكن القول أيضًا: إن نجاح الإدارة السورية في مواجهة التحديات يعتمد بشكل كبير على قدرتها على تحقيق التوازن بين المتطلبات الداخلية الضاغطة والتوقعات الخارجية. وإنّ التزامها بمبادئ الشفافية، والعدالة، والمشاركة الشعبية- يمكن أن يكون الضامن الأهم لبناء دولة حديثة قادرة على تجاوز إرث الماضي، واستعادة دورها الطبيعي بوصفها فاعلاً إيجابيًّا في المنطقة والعالم. ورغم ضخامة التحدّيات، إلا أن التكاتف الإقليمي والدولي مع جهود الداخل السوري قد يكون المفتاح لبداية عهد جديد يعيد لسوريا مكانتها واستقرارها.

الهوامش والمراجع:

1. في هذا البحث سيشار إلى «الإدارة السورية الجديدة» بمصطلح «الإدارة السورية».
2. «أول زيارة رسمية لوفد خليجي إلى دمشق بعد سقوط نظام الأسد»،دنيا الوطن»،30.12.2024، (تاريخ المشاهدة 21.01.2025)، الرابط:
https://bit.ly/40FgH9A
3. «الشيباني: نقلنا للسعودية رؤيتنا لتشكيل حكومة تضم مكونات سوريا»، الجزيرة، 03.01.2025،(تاريخ المشاهدة 21.01.2025) الرابط:
https://rb.gy/1c0ii0
4. «وفد من جامعة الدول العربية يصل إلى دمشق للقاء الإدارة السورية»، تلفزيون سوريا، 18.01.2025،(تاريخ المشاهدة 21.01.2025) الرابط:
https://rb.gy/u546n7
5. «تفاعل على زيارة وفد الإدارة السورية الحالية إلى الإمارات»، CNN، 06.01.2025، (تاريخ المشاهدة 21.01.2025) الرابط:
https://rb.gy/ky441t
6. «بدء اجتماع بالرياض لدعم الاستقرار في سوريا»، الجزيرة، 12.01.2025، (تاريخ المشاهدة 21.01.2025) الرابط:
https://rb.gy/uc27fc
7. مصادر لبنانية تقول: إن ميقاتي يلتقي الزعيم السوري الشرع في دمشق»، رويترز، 10.01.2025،» (تاريخ المشاهدة 21.01.2025) الرابط: https://bitly.cx/UDyu

8. «مصر تستعرض موقفها بشأن سوريا: لا لإيواء العناصر الإرهابية»، الحرة،12.01.2025، (تاريخ المشاهدة 21.01.2025) الرابط:
https://bitly.cx/njk6

9. «إسرائيل تواصل مهاجمة إدارة سوريا الجديدة وتصفها بـ«العصابة"، الجزيرة،27.12.2024،(تاريخ المشاهدة 21.01.2025) الرابط:
https://bit.ly/4ht2jqr

10. صبا عبداللطيف، «التصعيد الإسرائيلي على سورية (من ردع العدوان إلى سقوط نظام الأسد)»، مركز عمران للدراسات الإستراتيجية،15.12.2024،(تاريخ المشاهدة 21.01.2025) الرابط:
https://bitly.cx/59fq

11. باتريك وينتور، خطط لإسقاط الأسد من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل، زعم المرشد الأعلى الإيراني، الغارديان، 11.12.2024،(تاريخ المشاهدة 21.01.2025) الرابط:
https://bitly.cx/KMUq

12. رسول آل حائي، ما الهدف من تحذير خامنئي دولًا إقليمية من مصير سوريا؟، 03.01.2025، (تاريخ المشاهدة 21.01.2025) الرابط:
https://bitly.cx/8DJET

13. «الاتحاد الأوروبي يرفع بعض العقوبات عن سوريا»،الجزيرة،27.01.2025،(تاريخ المشاهدة 29.01.2025) الرابط:
https://bitly.cx/n0nF

14. ليث الجنيدي، سوريا: سنعمل في سياستنا الخارجية على خفض التوتر وإرساء السلام، الأناضول،29.01.2025،(تاريخ المشاهدة 29.01.2025) الرابط:
https://bitly.cx/Ozz2H

15. «بعد «ردع العدوان»... هل بدأت مسيرة عودة النازحين السوريين إلى مناطق سكنهم؟»،الحرة، 31.01.2025،(تاريخ المشاهدة 31.01.2025) الرابط:
https://bitly.cx/PTVFD

16. «بين مخاوف العرب وصراعات الإقليم.. هل تنجح «سوريا الجديدة» في كسب الرهان؟»، RT، 14.01.2025،(تاريخ المشاهدة 31.01.2025) الرابط:
https://bitly.cx/qcepQ

17. «كيف تواجه دمشق الضغوط الدولية والتحديات الداخلية؟»، الجزيرة، 17.12.2024، (تاريخ المشاهدة 21.01.2025) الرابط:
https://bitly.cx/0bc5

18. «إعلان الشرع رئيسًا لسوريا في المرحلة الانتقالية»، الجزيرة» 29.01.2025، تاريخ المشاهدة 29.01.2025) الرابط:
https://bitly.cx/49Ff

19. «سوريا.. إدارة العمليات العسكرية تعلن أحمد الشرع رئيسًا مؤقتًا للبلاد»،29.01.2025 ،CNNK، تاريخ المشاهدة 29.01.2025) الرابط:
https://bitly.cx/aNMn

20. «ما أهم التحديات التي تواجه الحكومة الانتقالية في سوريا داخليًّا وخارجيًّا؟»، 12.12.2024، BBC، (تاريخ المشاهدة 21.01.2025) الرابط:
https://bit.ly/3ClWhZZ

21. «دراسة: 83 %من سكان سوريا تحت خط الفقر»، الجزيرة،01.05.2016، (تاريخ المشاهدة 21.01.2025) الرابط:
https://bitly.cx/7dtHN

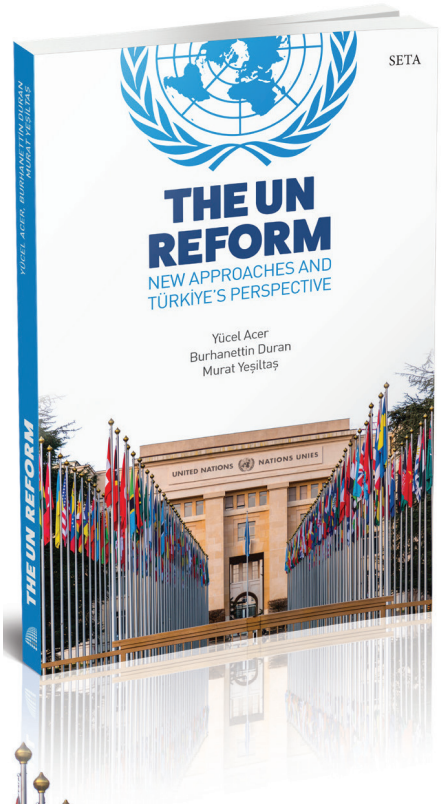

THE UN REFORM

NEW APPROACHES AND TÜRKİYE'S PERSPECTIVE

Yücel Acer
Burhanettin Duran
Murat Yeşiltaş

setavakfi setadc setav setavakfi
www.setav.org/en • books@setav.org

SETA